Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لأنّ الأوسط لمّا كان لازمًا للأكبر – وهو ممكن الزّوال عن الأصغر – كان الأكبر أيضًا ممكن الزّوال عن الأصغر ؛ لأنّ لازم الشّيء – إذا كان ممكن الزّوال عن شيء – كان ملزومه أيضًا كذلك .

ويمكن أن يبيّن بالخلف أيضًا :

إن كذب : لا شيء من (ج) (أ) ، بالإمكان العامّ ،

صدق : بالضّرورة ، بعض (ج) (أ) ،

وكلّ (أ) (ب) ، بالإطلاق العامّ المنعكس ،

فبعض (ج) (ب) دائمًا .

وكان : لا شيء من (ج) (ب) بالإمكان ؛

هذا خلف .

فأمّا بالعكس فلا يمكن بيانه ؛ لأنّ الصّغرى السّالبة الممكنة لا تنعكس ، والكبرى الموجبة المطلقة المنعكسة تنعكس جزئية . فإن جعلناها كبرى ، فالصّغرى السّالبة والكبرى الجزئية لا تنتجان[1] في الشكل الأوّل ؛ وإن [53و] جعلناها صغرى ، وجعلنا السّالبة كبرى ، صار الشّكل الرّابع ، وخرج عن كونه الشّكل الثّاني .

الاختلاط في الشّكل الثّالث

قال المصنّف : «وأمّا الاختلاط في الشّكل الثّالث ، فعلى النّسق المذكور في الشّكل الأوّل وتبيّن جهة النّتيجة بالعكس[2] تارة ، وبالافتراض أخرى»[3] .

قال المفسّر : إنّ جهة النّتيجة في هذا الشّكل تتبع الكبرى إلاّ فيما استثني

---

1 الأصل : تنتج .

2 كذا في الأصل و(ل) ؛ وفي (أ) : ويبيّن جهة العكس بالنّتيجة .

3 انظر : (أ) : 4و ، (ل) : 10و .